الفائدة الأميركية تهدد برياح معاكسة

أزمة الطاقة في أوروبا وآسيا تتفاقم مع اقتراب الشتاء

قالت وكالة بلاتس العالمية للمعلومات النفطية إن العقود الآجلة للنفط الخام ارتفعت في ختام الأسبوع الماضي على خلفية شح موازين العرض وتقرير التوظيف الأمريكي الضعيف الذي قد يمثل رياحا معاكسة لبنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي المتشدد في سياسته النقدية بشكل متزايد.

وسجلت أسعار النفط الخام مكاسب قياسية في ختام الأسبوع الماضي حيث ربحت 4 في المائة لتسجل أعلى مستوى من المكاسب في سبعة أعوام ما جدد المخاوف الدولية من تفاقم أزمة الطاقة الراهنة.

وأشارت الوكالة في تقرير إلى أن أسواق الطاقة تعاني ضغوط ارتفاع الأسعار بسبب الخوف من تداعيات أزمة الطاقة في أوروبا وآسيا مع اقتراب أشهر الشتاء، مؤكدة أن من شأن ارتفاع أسعار الفائدة الأمريكية أن يضيف رياحا معاكسة على النشاط الاستثماري وعلى مستوى الاقتصاد ككل، وقد يكون هبوطيا للطلب على الطاقة، لافتا إلى أن العقود الآجلة للنفط الخام تداولت على ارتفاع بعد أن قالت وزارة الطاقة الأمريكية إنه ليس لديها خطة فورية لبيع مخزونات النفط الطارئة من الاحتياطي البترولي الاستراتيجي أو إعادة فرض قيود تصدير على النفط الخام.

يأتي ذلك فيما تستمر مجموعة المنتجين في أوبك+ في الالتزام بزيادة تدريجية محدودة تقدر بـ400 ألف برميل يوميا على أساس شهري على الرغم من تنامي الطلب بوتيرة تفوق التوقعات واستمرار حذر الإنتاج الأمريكي وصعوبة التعافي الكامل من الأضرار التي تسبب فيها إعصاران قبل أكثر من شهر ونصف الشهر.

وتسببت اختناقات الغاز العالمية في إضافة المزيد من الطلب على النفط الخام كما أسهمت الأسعار المرتفعة في دفع الصين على زيادة الاعتماد مجددا على الفحم وذلك بعدما سجل خام برنت مستوى فوق 82 دولارا للبرميل وفي ظل توقعات بارتفاعات أكبر في فصل الشتاء المقبل.

ونوه بلاتس إلى ما قالته وزيرة الطاقة الأمريكية جينيفر جرانهولم من أن الإجراءات المالية الأمريكية يجري اتخاذها من أجل مكافحة ارتفاع أسعار البنزين، مشيرا إلى تحول تركيز السوق مرة أخرى نحو تشديد أرصدة العرض مع اقتراب أشهر الشتاء.

ونقل عن محللين دوليين تأكيدهم أن تسارع التحول من الغاز إلى النفط يمكن أن يعزز الطلب على النفط الخام المستخدم لتوليد الطاقة في شتاء نصف الكرة الشمالي المقبل ومع ذلك قد تتجه الولايات المتحدة إلى الشتاء بأدنى مخزونات من زيت التدفئة على مدار عدة عقود، مشيرا إلى أن بيانات إدارة معلومات الطاقة تظهر أن مخزونات نواتج التقطير المستخدمة لكل من الديزل وزيت التدفئة كافية لتلبية 31.2 يوم من الطلب مشيرا إلى أن هذا هو أقل مستوى للمخزونات منذ 2000.

صندوق النقد الدولي يحسم بقاء غورغييفا قبل اجتماعات الخريف

يبت مجلس إدارة صندوق النقد الدولي «قريباً جداً» في مسألة بقاء المديرة العامة للصندوق، كريستالينا غورغييفا، في منصبها، بعد تحقيق كشف أنها تلاعبت بمعطيات تقرير لصالح الصين، حين كانت مديرة تنفيذية للبنك الدولي.

وأعلن مجلس صندوق النقد الدولي، في ختام اجتماع ، تحقيق «تقدم ملحوظ» في تقييمه للقضية، لكنه «اتفق على طلب مزيد من التفاصيل الإيضاحية، مع التطلع للتوصل في القريب العاجل إلى استنتاج»، وفق ما أفاد به ناطق في بيان.

وقال مصدر مطلع على الملف، وفق وكالة الصحافة الفرنسية، طالباً عدم ذكر اسمه، إن المجلس قد يجتمع مجدداً، مشيراً إلى أن غورغييفا حصلت على دعم فرنسا والدول الأوروبية الأعضاء بصورة عامة.

والوقت يداهم لتسوية هذه المسألة، في وقت يباشر فيه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ، اجتماعاتهما الخريفية.

وصرحت الناطقة باسم الخزانة الأميركية، ألكسندرا لامانا، لوكالة الصحافة الفرنسية: «تجري مراجعة حالياً مع مجلس إدارة صندوق النقد الدولي، وقد طلبت الخزانة الحصول على تقرير كامل دقيق بكل الوقائع»، مضيفة: «مسؤوليتنا الأولى تقضي بالحفاظ على نزاهة المؤسسات المالية الدولية».

وباتت مسألة بقاء غورغييفا (68 عاماً) في منصبها على رأس صندوق النقد الدولي مطروحة بعد نشر مكتب المحاماة «ويلمر هيل»، منتصف سبتمبر الماضي، استخلاصات تحقيق أجراه بطلب من لجنة الأخلاقيات في البنك الدولي. وأشار التحقيق إلى مخالفات في صياغة تقرير «دوينغ بيزنس» (ممارسة نشاطات الأعمال) الذي يصدره البنك الدولي لعامي 2018 و2020.

كريستالينا غورغييفا

واتهم واضعو التقرير غورغييفا بالضغط على موظفين، حين كانت مديرة تنفيذية للبنك الدولي، من أجل تصنيف الصين في فئة أفضل. وتنفي غورغييفا، الخبيرة الاقتصادية البلغارية الأصل، بشكل قاطع الوقائع المنسوبة إليها.

وأعلنت ، في بيان: «أجبت عن كل الأسئلة التي طرحت علي، وأبقى في تصرف مجلس الإدارة، في وقت يعتزم اختتام المناقشات في أقرب وقت ممكن، حتى نتمكن جميعاً من التركيز على القرارات المهمة التي تتوقعها دولنا الأعضاء خلال الاجتماعات السنوية».

المغرب: الاقتصاد يشهد انتعاشا «ملموساً» ونتوقع نموا في 2021

قال الملك المغربي محمد السادس، إن اقتصاد بلاده يشهد «انتعاشا ملموسا» رغم الآثار «غير المسبوقة» لجائحة كورونا، متوقعا نموا في الناتج الإجمالي يفوق 5.5 بالمئة خلال العام الجاري.

جاء ذلك في خطاب عن بعد، ألقاه العاهل المغربي من القصر الملكي، أمام الجلسة الأولى للبرلمان الجديد بغرفتيه الأولى والثانية، عقب الانتخابات التي أجريت في سبتمبر الماضي.

وذكر أن «الاقتصاد الوطني يعرف انتعاشا ملموسا رغم الآثار غير المسبوقة لهذه الأزمة (كورونا) وتراجع الاقتصاد العالمي عموما».

وأضاف: «من المنتظر أن يحقق المغرب نسبة نمو (بالناتج المحلي الإجمالي) تفوق 5.5 في المئة سنة 2021، وهي نسبة لم تتحقق منذ سنوات، وتعد من بين الأعلى على الصعيدين الجهوي والقاري».

لكن الملك أوضح أن «التحدي الرئيسي (للمغرب) هو القيام بتأهيل حقيقي للمنظومة الصحية طبقا لأفضل المعايير وفي تكامل بين القطاعين العام والخاص».

وأكد ضرورة «تنفيذ إصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية والإصلاح الضريبي وتعزيزه في أسرع وقت، بميثاق جديد ومحفز للاستثمار».

وأردف أن بلده «تمكن من تدبير حاجياته وتزويد الأسواق بالمواد الأساسية بكميات كافية وبطريقة عادية، مقابل العديد من الدول التي سجلت اختلالات كبيرة في توفير هذه المواد وتوزيعها».

وشدد على ضرورة إحداث منظومة وطنية متكاملة تتعلق بالمخزون الاستراتيجي للمواد الأساسية، لا سيما الغذائية والصحية والطاقية، والعمل على التحيين المستمر للحاجيات الوطنية، بما يعزز الأمن الاستراتيجي للبلاد.

ارتفاع التضخم السنوي في مصر لـ 8 بالمئة خلال سبتمبر

أظهرت بيانات حكومية، تسارع نمو تضخم أسعار المستهلك في مصر إلى 8 بالمئة خلال سبتمبر الماضي على أساس سنوي، مقارنة مع 6.4 بالمئة في الشهر السابق له.

وقال الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء (حكومي) في بيان، إن التضخم على أساس شهري ارتفع بنسبة 1.6 بالمئة في سبتمبر، مقارنة مع انخفاض بنسبة 0.1 بالمئة خلال أغسطس 2021.

وأفادت البيانات، أن تضخم أسعار المستهلكين بالمدن ارتفع إلى 6.6 بالمئة في سبتمبر على أساس سنوي، من 5.7 بالمئة بالشهر السابق.

يأتي تسارع نمو التضخم على أساس سنوي، مدفوعا بزيادة أسعار مجموعة «الطعام والمشروبات» بنسبة 13.1 بالمئة، و«خدمات النقل والمواصلات» بـ3 بالمئة، والتعليم بـ29.7 بالمئة.

وحسب البيانات، ارتفعت مجموعة الكهرباء والغاز ومواد الوقود الأخرى بنسبة 3.9 بالمئة، والرعاية الصحية 2.4 بالمئة، والمطاعم والفنادق 2.5 بالمئة.

ويحافظ البنك المركزي المصري، على أسعار الفائدة الرئيسية من دون تغيير، خلال الـ11 شهرا الأخيرة.

ويعتبر المركزي المصري أسعار الفائدة الأساسية المعتمدة منذ نوفمبر 2020، «مناسبة في الوقت الحالي، وتتسق مع تحقيق معدل التضخم المستهدف والبالغ 7 بالمئة (بهامش 2 بالمئة أقل أو أكثر) خلال الربع الرابع من عام 2022، واستقرار الأسعار على المدى المتوسط».

وحسب التوقعات سيشهد التضخم في مصر مزيدا من الارتفاع خلال أكتوبر بفعل زيادة أسعار الوقود بواقع 25 قرشا (0.016 دولار) منذ الماضية، وفق قرار لجنة التسعير التلقائي للوقود (حكومية).

الاقتصاد الأميركي يسجل أدنى زيادة بعدد الوظائف منذ يناير 2021

أظهرت بيانات رسمية، تباطؤا حادا في نمو الوظائف الأمريكية، بإضافة 194 ألف وظيفة فقط، خلال سبتمبر الماضي، وهي أدنى زيادة شهرية مسجلة في القطاعات غير الزراعية منذ يناير 2021، في مؤشر على تعثر تعافي أكبر اقتصاد في العالم.

وجاءت الزيادة في عدد الوظائف الجديدة في الاقتصاد الأمريكي أقل بفارق كبير عن تقديرات المحللين ومراكز البحث، التي توقعت استحداث 500 ألف وظيفة.

وقالت وزارة العمل الأمريكية، في أحدث تقرير شهري حول سوق العمل، إن معدل البطالة في الولايات المتحدة انخفض بواقع 0.4 بالمئة إلى 4.8 في المئة في سبتمبر، من 5.2 بالمئة في أغسطس.

وأرجعت وزارة العمل هذه الزيادة المتواضعة في عدد الوظائف إلى «مكاسب وظيفية ملحوظة في مجالات الترفيه والضيافة، والمهن وأعمال الخدمات، وتجارة التجزئة والنقل والتخزين، رغم انخفاضها في قطاع التعليم».

ووفقا للبيانات الجديدة، انخفض عدد العاطلين عن العمل بمقدار 710 آلاف إلى 7.7 ملايين في سبتمبر، لكنه ما زال أعلى من مستوى فبراير 2020، قبل جائحة كورونا، حين سجل 5.7 ملايين عاطل عن العمل، ومعدل بطالة عند 3.5 بالمئة.

وبلغ فقدان الوظائف في الاقتصاد الأمريكي ذروته في مارس 2020، حين فقد حوالي 22 مليون شخص وظائفهم، وارتفع معدل البطالة إلى 14.7 بالمئة، جراء قيود كورونا.

وبيانات الوظائف الأمريكية تنتظرها الأسواق على نطاق واسع، إذ تعطي مؤشرا بشأن اتجاهات الاحتياطي الفدرالي (المركزي الأمريكي) بشأن سياسته النقدية للمرحلة المقبلة.

البنك الدولي: 200 مليار دولار خسائر اقتصادات الشرق الأوسط من كورونا

قدر البنك الدولي، التكلفة التراكمية لجائحة كورونا على اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بحوالي 200 مليار دولار حتى نهاية عام 2021.

وقال البنك في تقرير، إنه يتم حساب هذه التكلفة عن طريق المقارنة بين إجمالي الناتج المحلي الفعلي للمنطقة وبين ما كان يمكن أن يكون عليه لو لم تكن الجائحة قد تفشت في بلدانها.

وأشار التقرير إلى أن إجمالي الناتج المحلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا انكمش بنسبة 3.8 بالمئة عام 2020، فيما يتوقع أن ينمو بنسبة 2.8 بالمئة خلال العام الحالي.

وحسب التقرير، أسفرت الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية طويلة الأجل وأنظمة الصحة العامة، التي تعاني من نقص التمويل، إلى عدم استعداد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للاستجابة للجائحة.

وذكر التقرير، أن ذلك أسهم في تحقيق تعاف ضعيف ومتفاوت، في حين تسعى المنطقة جاهدة للخروج من الجائحة.

من جانبه، قال نائب رئيس البنك الدولي لشؤون منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فريد بلحاج: «إن الأثر المدمر للجائحة على النشاط الاقتصادي في المنطقة هو تذكرة مؤلمة بأن التنمية الاقتصادية والصحة العامة مرتبطتان ارتباطاً لا ينفصم».

وأضاف بلحاج، أن الأنظمة الصحية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، التي كانت تعتبر متطورة نسبياً، قد تصدعت في ظل هذه الأزمة. وتوقع التقرير، انتعاشاً طفيفاً ومتفاوتاً في المنطقة خلال العام 2021.

وسيرتفع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في المنطقة بنسبة 1.1 بالمئة عام 2021، بعدما تراجع بنسبة تُقدر بنحو 5.4 بالمئة عام 2020، وفقا للتقرير.

انطلاق مفاوضات اتفاق للتجارة الحرة بين دول الخليج وبريطانيا

أطلقت بريطانيا ودول الخليج الست رسمياً مفاوضات بشأن اتفاق للتجارة الحرة، إذ تسعى لندن منذ انسحابها من الاتحاد الأوروبي لتعزيز علاقاتها التجارية خارج التكتل، كما أعلنت البحرين التي تترأس حالياً مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وقال وزير الصناعة والتجارة والسياحة البحريني زايد بن راشد الزياني في بيان: «إنه لمن دواعي الفخر والاعتزاز بأن نعلن رسمياً عن... انطلاق مفاوضات التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمملكة المتحدة والتي عملنا جاهدين عليها كأولوية منذ مطلع العام الحالي فور تسلم مملكة البحرين رئاسة الدورة الحالية للمجلس».

أضاف: «سوف تسطر المرحلة القادمة من العلاقات التجارية منهجاً جديداً يضاف لما تم بناؤه من علاقات تجارية واستثمارية راسخة ومتميزة عبر القرون».

وتقيم المملكة المتحدة علاقات اقتصادية وسياسية وثيقة مع دول مجلس التعاون الخليجي التي تشمل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين والكويت وعُمان.

وبلغت قيمة التبادلات التجارية بين المملكة المتحدة ودول الخليج أكثر من 30 مليار جنيه إسترليني (35 مليار يورو) عام 2020، وفقاً للحكومة البريطانية التي تعتبر أن «اتفاقاً تجارياً موسعاً سيسمح لعلاقاتنا بالارتقاء».

من جانبها، أشادت الوزيرة البريطانية للتجارة الدولية آن ماري تريفيليان «بفرصة ضخمة لتحرير التجارة مع سوق متنامية» وتعزيز العلاقات «مع منطقة حيوية لمصالحنا الاستراتيجية».

وأضافت في بيان: «نريد اتفاقاً حديثاً وشاملاً يزيل الحواجز التجارية في سوق ضخمة للأغذية والمشروبات وفي مجالات مثل التجارة الرقمية والطاقة المتجددة».

ومنذ خروجها من الاتحاد الأوروبي، تبحث لندن عن سبل لتعزيز روابطها التجارية مع شركائها التقليديين مثل الولايات المتحدة وأستراليا ودول الخليج.

تونس: ردود فعل واسعة على بيان «المركزي» بشأن الوضع المالي

أثار بيان للبنك المركزي التونسي، أعرب فيه عن قلقه من شح حاد في الموارد المالية للبلاد، ردود أفعال واسعة ومتباينة لدى الخبراء والمختصين في الشأن الاقتصادي.

وكان المركزي التونسي، عبّر في بيانه، عن قلقه «بخصوص الشح الحاد في الموارد المالية الخارجية مقابل حاجيات هامة لاستكمال تمويل ميزانية الدولة لسنة 2021».

وأظهرت أحدث بيانات المركزي تراجع احتياطي النقد الأجنبي للبلاد بنسبة 9.5 بالمئة في 9 أشهر، إلى 20.9 مليار دينار (7.4 مليارات دولار) في سبتمبر الماضي، من 23.09 مليار دينار (8.16 مليارات دولار) بنهاية 2021.

وحذر «المركزي» من أن «تدهور المالية العمومية التي تعاني وضعية هشة، علاوة على تداعيات ارتفاع الأسعار العالمية للنفط، من شأنه المساس باستدامة الدين العمومي».

وقال الخبير الاقتصادي عز الدين سعيدان، إن بيان البنك المركزي «جاء متأخرا ويعبر عن تنصل من المسؤولية».

وانتقد سعيدان، في تصريح لإذاعة «شمس إف إم» الخاصة، «عدم تدخل المركزي لتقديم النصح للدولة التونسية وتقديم الاستشارة رغم أن قانون 2016 يُخول له ذلك».

وحذر من «خطورة طباعة الأوراق المالية لتغطية العجز في المالية العمومية وفي الميزانية». من جهته، قال الخبير في الاقتصاد والأسواق المالية معز حديدان، إن تونس تحتاج الآن إلى «تحرك دبلوماسي عالي المستوى، لتعبئة تمويلات في إطار التعاون الثنائي تقارب 7 مليارات دينار (حوالي 2.5 مليار دولار)، في ظل محدودية آفاق التمويل الداخلية والخارجية».